

للوزن أوله نسبة للفتح قبلة من اليمن عن ابن قيس علم
عن ابن مسعود عمو الله جملة الأقوال التي في النظر
 خمسة وهي التي حكها ابن الصلاح فإك الناظم وفي المشيئة
 أقوال أخر ذكرها في الشرح الكبير جعلها على ما ذكره بسنة
 وشكل الزيادة عليها **ولم من عتبه** من زيادته وأعتب
 من عتبه الحكم المسانيد في ترجمته وإحدى الصحابي وأحد بارطله
 عام الجميع المسانيد كان يقول أصح المسانيد مالك عن نافع
 عن ابن عمر كما مر بسنة الأنتشار والحاكم بذلك على خطر
 من الخطأ كما قبله في مثلهم ليس في الرواية من اسمه
 كما سوى فلان كان ولا بد ينبغي له أن يبدل كل ترجمة بصحاح
 أو باللفظ التي منها اصحاب تلك الترجمة كما اختاروه الخ
 لأنه أقل انتشاراً فنبهوا أصح الكتب المسانيد غير الزمري عن
 سالم عن أبيه عن جده وأصح المسانيد ابن عمر ملك عن نافع عن ابن
 عمر وأصح أسانيد المكين سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
 وأصح أسانيد اليمنيين مغير عن هب عن منته عن أبي هريرة
 وأصح أسانيد المصريين اللث عن يزيد بن أبي حبيب عن الخليل
 عن عتبة بن غامر ومكة قال أبو ذؤيب في إداره ولا يكره من
 ملك العبارة صحة الحديث فانضم به لكون هذا أصح ما جاء في الباب
 وإن كان ضعيفاً وسرادهم أرحمه وأقله متصفاً انتهى ومن ذلك
 أصح مسلسل وسابق في جملة وأنضم في النظر على تكلمهم على
 اختلا فضم في صحبة المسانيد لغيره ولا فقد تكتبوا على أربابها
 كما قال الحاكم وغيره أو هي أسانيد أي سريرة الشري بن اسمعيل
 عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة وأوهي أسانيد ابن

باصح

منها

مسعود

مسعود شريك عن أبي ذؤيب عن ابن مسعود وأوهي
 أسانيد ابن داود بن المحبر عن أبيه عن ابن أبي عمير عن النضر
 وأوهي نثر ترجيح بعضها على بعض وتتميز ما يصلح للاعتبار بما
 لا يصلح
أصح كنت الحديث
 أو من صنف في الحديث الصحيح هو ما مر في نوادر أسانيد
 البخاري ولا يرد موطا الإمام مالك لأنه وإن كان سابقاً لمولاه
 لم يتقدم بالصحيح الذي سرخر فيه لأنه أدخل فيها المرسل والبلغ
 والمنطوق ونحوها على سبيل الاحتجاج فليس هو أو من صنف
 في الصحيح لا يفرق الصحيح بغير شئ من العهدية إلى الصحيح
 المذكور **وخبر** أي البخاري أي صحيحه **بالترجيح** أي ترجيح
 ما أسنده منه دون نفاهقه ونزاجمه وأقوال الصحابة وغيرهم
 على سائر الصحاح لتقدمه على غيره في الفن والإمام **مسند**
 أي صحيحه **بعد** أي بعد صحيح البخاري وضعه لانزعاج وصحة
 كما ذهب إليه الجمهور ونوا صحيح المشهور **وبعض** أمثلة
مع حافظ عصره **أي على** الحسين بن علي النهدي بوري شيخ الحاكم
فصلوا أي صحيح مسنده على صحيح البخاري لكن **لأنه** تفضيله
 لقبولهم كذا كما يقع لعدم تفرجهم بالتفضيل وإراكان
 كلاسهم طاعراً فيه عرفوا لأن البخاري اشترط في الصحة اللين
 ومسند اللين بالمخاصة وأمكن اللين والانتفاء العلما على أن
 البخاري أجل منه وأعلم منه بصناعة الحديث مع أن مسند
 تقدمه قال الدارقطني لولا البخاري لما راج مسند وإلا وقيل
 مما سواهم بالوقف والجمل فكذا باهما أصح كنت الحديث
 وأما قول الشافعي ما عرجه الأرض بعد كتاب الله أصح كتاب

